

IZÖIZ

منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

هيئة علمية مهنية متخصصة في إصدار
معايير وقرارات الزكاة الفقهية والمحاسبية

قرارات الزكاة الدولية المحاسبية

هذا الاصدار يتضمن نصوص القرارات فقط
ستة قرارات محاسبية

7 رمضان 1447 هـ - 24 فبراير 2026 م



IZÖZ

منظمة الزكاة العالمية

International Zakat Organization

تأسست **منظمة الزكاة العالمية** بتاريخ 5 ربيع الثاني 1441هـ الموافق 2 ديسمبر 2019 م كمؤسسة دولية غير ربحية مسجلة بانجلترا وويلز، مقرها الرئيسي المملكة المتحدة (لندن)، وهي منظمة ذات صبغة مرجعية ومعيارية واستشارية تعمل في النطاق الدولي ووفق آليات عمل إلكترونية بالكامل.

ومن أهدافها النهوض بفكر الزكاة وتجديد مفاهيمها ونشر ثقافتها في ضوء تطبيقاتها المعاصرة، إلى جانب التمكين المؤسسي للزكاة وتحسين واقعها التشريعي والارتقاء بتطبيقاتها العملية المعاصرة في العالم، ومن أجل ذلك فإن المنظمة لا تزاول أعمال تحصيل أموال الزكاة ولا صرفها.

الرسالة : تمكين الزكاة في العالم كوسيلة للتنمية والتكافل.

الرؤية : مؤسسة دولية رائدة في تعزيز وتفعيل الدور الحضاري للزكاة في العالم.

الهدف الاستراتيجي:

مرجعية دولية متخصصة في علوم الزكاة وتطوير معاييرها والارتقاء بتطبيقاتها، وتفعيل أدوارها الحضارية الداعمة للاقتصاديات في دول العالم.

الأهداف العامة:

1. النهوض بفكر الزكاة وتجديد مفاهيمها ونشر ثقافتها في ضوء تطبيقاتها المعاصرة.
2. التمكين المؤسسي للزكاة وتحسين واقعها التشريعي والارتقاء بتطبيقاتها العملية المعاصرة.
3. تدويل نموذج الزكاة ودمج مفاهيمها بمؤسسات الاقتصاد الدولي الحديث.
4. التوعية بالآثار الإيجابية للزكاة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

الفهرس العام

40 قرار الزكاة المحاسبية الدولي رقم (1) بشأن أصول محاسبة الزكاة

44 قرار الزكاة المحاسبية الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)

57 قرار الزكاة المحاسبية الدولي رقم (3) بشأن: (معايير الأصول الستة لحساب الزكاة)

65 قرار الزكاة المحاسبية الدولي رقم (4) بشأن: (معايير صافي الفنى لحساب الزكاة في الشريعة الإسلامية)

69 قرار الزكاة المحاسبية الدولي رقم (5) بشأن: (زكاة النقدية)

78 قرار الزكاة المحاسبية الدولي رقم (6) بشأن: (زكاة الأصول المعقدة للمتاجر)



منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

نحو إبراز الدور الحضاري للزكاة في العالم

 IZakat.org

 info@izakat.org

 +90 5541848030



جميع حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
7 رمضان 1447 هـ - 24 فبراير 2026 م

IZO/26

قَرَارُ الزَّكَاةِ الْمَحَاسِبِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ رَقْمُ (1) بِشَأْنِ: أَصُولُ مَحَاسِبِةِ الزَّكَاةِ

18 ذوالحجة 1443هـ - 22 يوليو 2022م

النص

قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (1) بشأن: أصول محاسبة الزكاة

الفصل الأول: مصادر محاسبة الزكاة:

مادة (1)

مصادر محاسبة الزكاة ثلاثة:
المصدر الأول: الشريعة الإسلامية.
المصدر الثاني: التشريع القانوني.
المصدر الثالث: العرف المحاسبي.

مادة (2)

الترتيب بين مصادر محاسبة الزكاة واجب؛ فلا يجوز تقديم الأدنى على الأعلى.

الفصل الثاني: مصدرية الشريعة الإسلامية:

مادة (3)

الشريعة الإسلامية: اسم جامع للأصول والأحكام الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما يستند إليهما من الإجماع والقياس، وغيرها من أدلة الأحكام.

مادة (4)

الشريعة الإسلامية هي المرجعية العليا الحاكمة لفريضة الزكاة؛ ومحاسبتها، ويرجع في ذلك إلى قرار الزكاة الفقهي الدولي رقم (1) بعنوان: (منهج الاستدلال الأصولي في فقه الزكاة وقضاياها المعاصرة).

الفصل الثالث: مَصْدَرِيَّةُ التَّشْرِيعِ الْقَانُونِيِّ؛

مادة (5)

التَّشْرِيعُ الْقَانُونِيُّ: أَحْكَامُ الْإِزَامِيَّةِ عَامَّةٌ وَمُجَرَّدَةٌ؛ تُنظِّمُ الْحُقُوقَ وَالْعِلَاقَاتِ فِي الْمُجْتَمَعِ.

مادة (6)

النَّصُّ الْقَانُونِيُّ عُرْفٌ مُعْتَبَرٌ؛ مَا لَمْ يُخَالِفِ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ.

مادة (7)

اللَّوَاخُ التَّنْفِذِيَّةُ قَرَارَاتٌ تَنْظِيمِيَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ؛ مَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ.

مادة (8)

الْإِتِّفَاقِيَّاتُ الدَّوْلِيَّةُ تَعَاقِدَاتٌ مُعْتَبَرَةٌ؛ مَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ.

الفصل الرابع: مَصْدَرِيَّةُ الْعُرْفِ الْمُحَاسِبِيِّ؛

مادة (9)

الْعُرْفُ الْمُحَاسِبِيُّ: فُرُوضٌ وَمَبَادِيءٌ وَمَعَايِيرٌ وَمُمَارَسَاتٌ فِي الْمَحَاسِبَةِ الْمَالِيَّةِ، مُتَعَارَفٌ عَلَيْهَا؛ وَمَقْبُولَةٌ قَبُولًا عَامًّا.

مادة (10)

مَعَايِيرُ الْمَحَاسِبَةِ أَعْرَافٌ مُعْتَبَرَةٌ؛ مَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ.

الفصل الخامس: استقلالية محاسبة الزكاة:

مادة (11)

الزكاة عبادة مالية؛ ذات نظام مالي مستقل؛ مصدرها الشريعة الإسلامية، والأموال الزكوية توقيفية؛ معقولة المعنى، فلا زكاة إلا بدليل من الشرع.

مادة (12)

محاسبة الزكاة وسيلة توصل إلى امتثال فريضة الزكاة، وغرضها: معرفة مقدار الزكاة الواجبة شرعاً؛ من أجل أدائها لمستحقيها؛ وإبراء ذمة المكلف بها.

مادة (13)

محاسبة الزكاة مستقلة عن المحاسبة المالية؛ من حيث مصادرها وأهدافها ووظائفها وإجراءاتها ومخرجاتها.

مادة (14)

لا يجوز اعتبار تشريعات وأعراف حساب الضريبة أو التحليل المالي أساساً لأغراض حساب الزكاة.

مادة (15)

لا يحل محل الزكاة غيرها من التكاليف المالية؛ كالضرائب ونحوها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَرَارُ الزَّكَاةِ المُحَاسِبِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ رَقْمُ (2) بِشَأْنِ: فُرُوضُ وَمَبَادِي مُحَاسِبَةِ الزَّكَاةِ

18 جمادى الأولى 1444هـ - 12 ديسمبر 2022م

النص

قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: فروض ومبادئ محاسبة الزكاة

الفصل الأول: فروض محاسبة الزكاة:

مادة (1): فرض المشروعية:

أولاً: محاسبة الزكاة وسيلة إجرائية، غرضها الوصول إلى أمثال التطبيق الصحيح لفريضة الزكاة في الواقع، والأصل في مشروعيتها أنها وسائل تتبع أحكام المقاصد، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ثانياً: يشمل فرض (المشروعية) في محاسبة الزكاة ما يلي:

1- **مشروعية المصدر،** حيث يتعين أن تلتزم محاسبة الزكاة بقواعد وأحكام الزكاة في الشريعة الإسلامية.

2- **مشروعية الإجراءات والسياسات،** حيث يتعين أن لا تتضمن الإجراءات والسياسات التطبيقية لمحاسبة الزكاة ما يخالف قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (2): فرض المعلومية:

أولاً: الزكاة تكليف إلهي يتعلق بحق معلوم يجب في أموال مخصوصة، فليست الزكاة عبادة مجهولة أو غامضة، بحيث يعجز المكلف عن تنفيذها، بل هي عبادة ذات أحكام معلومة وواضحة ومنضبطة.

ثانياً: تشمل معلومية الزكاة ثمانية جوانب:

- 1- حكم الزكاة.
- 2- علة وجوب الزكاة.
- 3- شروط وجوب الزكاة.
- 4- ماهية الأموال الزكوية.
- 5- أنصبة الأموال الزكوية.
- 6- المقدار الواجب زكاته من كل مال زكوي.
- 7- ما لا زكاة فيه من الأموال.
- 8- مصارف الزكاة.

ثالثاً: محاسبة الزكاة تستمد معلوميتها من معلومية فريضة الزكاة، فكل ما يتعارض مع فرض المعلومية من الوسائل والأعراف المحاسبية فلا عبرة به شرعاً.

مادة (3): فرض الأصول الزكوية:

أولاً: التكليف بفريضة الزكاة ينحصر في الأصول الزكوية التي وردت أدلة الشرع بإيجاب الزكاة فيها فقط لا غير.

ثانياً: يتم الإفصاح المحاسبي عن الأصول الزكوية ضمن عناصر الأصول في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي (الميزانية).

ثالثاً: لا تجب الزكاة في غير الأصول الزكوية، مثل:

1- الأصول غير الزكوية المدرجة في جانب الموجودات، ومنها:

أ- الأصول الثابتة، لأنها من أصول القنية التي نصى الشرع الزكاة عنها.

ب- الأصول المدينة (مدينون)، لعدم ورود دليل من الشرع يوجب الزكاة فيها.

2- جميع الالتزامات الواردة في جانب (المطلوبات) من قائمة المركز المالي (الميزانية)، لأنه لا دليل من الشرع يوجب الزكاة في عناصر المطلوبات.

مادة (4): فرض الشخصية الاعتبارية (المعنوية):

أولاً: الزكاة تكليف ذو طبيعة شخصية تتعلق بذات الشخصية القانونية المكلفة شرعاً دون غيرها، فالمؤسسة بمجرد تكوينها تصبح شخصاً مدنياً ذا كيان ذاتي، وتنشأ لها شخصية اعتبارية (معنوية) قانونية منفصلة عن أشخاص مالكيها (أصحاب حقوق الملكية)، كما أن لها ذمة مالية مستقلة تتبع شخصيتها المستقلة، إذ لا توجد الذمة المالية المستقلة في الواقع إلا تابعة لشخصية قانونية مستقلة، وهذا الأساس يجعل شخصية المؤسسة هي المكلفة شرعاً بأداء الزكاة عن أموالها الزكوية إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه؛ ذلك أن المؤسسة هي التي تملك أموالها ملكاً تاماً طيلة الحول، واجتماع المال يكون لديها طيلة الحول (السنة المالية المنتهية)، وهي التي تتصرف فيه تصرف المالك قانوناً، ولذلك يطلق محاسبياً على أصولها في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي (ممتلكات).

ثانياً: يتعين من أجل الوصول لفهم أعمق لهذا الفرض تعريف مصطلحات (الشخصية الاعتبارية) و(الذمة المالية) في علم القانون، وذلك على النحو التالي:

1-تَعْرِيفُ مُصْطَلَحِ (الشَّخْصِيَّةِ الِاعْتِبَارِيَّةِ أَوِ الْمَعْنَوِيَّةِ): (كِيَانٌ مُسْتَقِلٌّ عَنِ ذَاتِيَّةِ الْإِنْسَانِ، يُكْسِبُهُ الْعُرْفُ أَهْلِيَّةً خَاصَّةً).

2-تَعْرِيفُ مُصْطَلَحِ (الذِّمَّةِ الْمَالِيَّةِ): (مَجْمُوعٌ مَّا لِلشَّخْصِ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالٍ أَوْ حُقُوقٍ، حَالَةٌ أَوْ مُوَجَّلَةٌ).

ثالثاً: هَذَا الْمَعْنَى يُقَابَلُهُ فِي الْمَحَاسِبَةِ الْمَالِيَّةِ (فَرَضِ الْوَحْدَةِ الْمَحَاسِبِيَّةِ الْمُسْتَقَلَّةِ)، أَوْ (الِاسْتِقْلَالِيَّةِ) أَوْ (فَرَضِ الشَّخْصِيَّةِ الِاعْتِبَارِيَّةِ - أَوِ الْمَعْنَوِيَّةِ -).

مادة (5): فَرَضُ الْمَلِكِ التَّامِّ؛

أولاً: الْمَلِكُ التَّامُّ لِلْمَالِ الزَّكَوِيِّ الْخَاضِعِ لِلزَّكَاةِ شَرْطٌ وَاجِبٌ الِاعْتِبَارِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ حَصْرًا فِي الْأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الشَّخْصُ مَلِكًا تَامًا، وَضَابِطُ الْمَلِكِ التَّامِّ: قُدْرَةُ الشَّخْصِ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمُطْلَقِ فِي أَمْوَالِهِ (رَقَبَةٌ وَيَدًا)، وَيُقَابَلُهُ مُصْطَلَحُ (الْحُقُوقِ الْعَيْنِيَّةِ) فِي الْقَانُونِ.

ثانياً: كُلُّ أَصْلٍ يَمْلِكُهُ صَاحِبُهُ مَلِكًا نَاقِصًا فَلَيْسَ خَاضِعًا لِلزَّكَاةِ شَرْعًا، وَضَابِطُ الْمَلِكِ النَّاقِصِ: عَدَمُ قُدْرَةِ الشَّخْصِ عَلَى التَّصَرُّفِ الْمُطْلَقِ فِي الْمَالِ؛ وَذَلِكَ كَأَنَّ تَكُونَ سُلْطَةَ التَّصَرُّفِ بِالْمَالِ بِيَدِ غَيْرِهِ، مِثْلُ: أَرْصَدَةِ الْمُدِينِينَ؛ وَيُقَابَلُهُ فِي الْقَانُونِ مُصْطَلَحُ (الْحُقُوقِ الشَّخْصِيَّةِ).

مادة (6): فَرَضُ النَّصَابِ؛

أولاً: تَحَقُّقُ النَّصَابِ فِي الْمَالِ الزَّكَوِيِّ شَرْطٌ وَاجِبٌ الِاعْتِبَارِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ يَبْلُغَ الْمَالُ الْخَاضِعُ لِلزَّكَاةِ مِقْدَارًا كَمِيًّا حَدَدَهُ الشَّرْعُ؛ فَإِذَا بَلَغَ الْمَالُ الزَّكَوِيُّ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ الْمَحْدَدَ شَرْعًا وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِلَّا لَمْ تَجِبْ فِيهِ.

ثانياً: لَا يُسْتَثْنَى مِنْ شَرْطِ النَّصَابِ إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّرْعُ.

مادة (7): فرض الحوئية:

أولاً: حولان الحول في المال الزكوي شرط واجب الاعتبار، ومعناه: أن يمضي على المال سنة هجرية (قمرية) كاملة، وبدون تحقق هذا الشرط لا تجب الزكاة شرعاً.

ثانياً: لأغراض محاسبة الزكاة يجوز اعتماد ما يعادل الحول الهجري (القمرى) من التقويم الميلادي بالسنة الميلادية (الشمسي)؛ مع مراعاة الفرق في اختلاف عدد الأيام بينهما.

ثالثاً: لا يستثنى من شرط الحول إلا ما استثناه الشرع، كالزروع والثمار، فإن الزكاة تجب فيها يوم حصادها.

مادة (8): فرض وحدة النقد:

يجب على المؤسسات قياس قيمة الأصول الزكوية وتسجيلها بمعيار النقد، وهذا الفرض يقابله في المحاسبة المالية (فرض وحدة القياس النقدي)، ويظهر أثره في معرفة ما يلي:

- 1- مقدار صافي الأصول الزكوية (صافي الوعاء الزكوي) بالنقد يوم وجوب الزكاة.
- 2- مقدار الزكاة الواجبة فيها.
- 3- مقدار ما صرف من الزكاة الواجبة لمستحقيها.
- 4- مقدار ما صرف من الزكاة تعجيلاً قبل وقت وجوبها.

مادة (9): فرض القيمة السوقية:

أولاً: يجب الإفصاح عن قياس الأصول الزكوية على أساس القيمة السوقية يوم وجوب زكاتها، وهي قيمة الأسعار الجارية في السوق عند حولان حولها، مثل: البضاعة (المخزون التجاري)، والأصول المقتناة لغرض البيع، والأصول المالية المضاربية.

ثانياً: لا عبء في محاسبة الزكاة بما يلي:

1- تقييم الأصول الزكوية بغير القيمة السوقية من معايير التقييم في المحاسبة المالية، مثل:
التكلفة التاريخية، أو التكلفة والسوق أيهما أقل، أو القيمة العادلة، ونحوها.

2- تطبيق (مبدأ الحيطة والحذر)؛ ما دام يؤدي إلى إفصاح غير مطابق لقيمة الأصول الزكوية عند حوّلان حولها بالقيمة السوقية يوم وجوب الزكاة.

مادة (10): فرض الوحدة الزكوية:

أولاً: لأغراض محاسبة الزكاة تجب معاملة كتلة المال الزكوي- المملوك لدى الشخص الواحد- كوحدة مجتمعة واحدة، ودليل هذا الفرض من الشرع حديث: (ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع؛ خشية الصدقة).

ثانياً: من تطبيقات هذا الفرض التي دل عليها هذا الحديث: (الضم) و (التفريق)، وبيانهما كالتالي:

التطبيق الأول: الضم:

ومعناه: ضم الأجزاء الزكوية إلى جنسها لغرض التحقق من توافر شرط النصاب عند حساب زكاتها، وله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: يجب ضم الأجزاء التابعة للأصل الزكوي الواحد إلى بعضها عند حساب زكاتها، ومثاله: أصل (النقديّة) فإنه يجب ضم العملات النقديّة المختلفة تحته عند حساب زكاته، وكذلك أصل (التجارة) بالنسبة إلى أجزائه من البضائع المتنوعة.

الحالة الثانية: يجب ضم الأصول الزكوية المختلفة- في ماهياتها- إذا كانت ترجع إلى جنس واحد، مثل: ضم رصيد (النقديّة)، إلى رصيد (التجارة)، لأنّ الجنسَيْن مُتَّحِدَانِ فِي النُّصَابِ وَالْحَوْلِ وَمِقْدَارِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبِ إِخْرَاجُهُ شَرْعًا، وَلِأَنَّ عُرُوضَ التِّجَارَةِ إِنَّمَا تَقُومُ بِالنَّقْدِ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ الْأُصُولِ الزَّكْوِيَّةِ فِي الْحَالَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ مُصْطَلَحُ (وَعَاءِ الْأُصُولِ الزَّكْوِيَّةِ)، أَوْ (وَعَاءِ الزَّكَاةِ).

الحالة الثالثة: الأصول الزكوية التي ترجع إلى أجناس مختلفة لا تُضم إلى بعضها عند حساب الزكاة، وذلك مثل: أصل (النقديّة) مع أصل (الزروع والثمار)، وعلة ذلك اختلافها في النصاب والحوّل والمقدار الواجب شرعًا، ومثل: أصل (عروض التجارة) مع أصول الثروة الحيوانية (إبل / بقرة / غنم)، إذا كانت غير معدة للتجارة، وذلك للاختلاف بينها في النصاب والمقدار الواجب شرعًا.

التطبيق الثاني: التفريق:

يُحْظَرُ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ الزَّكَاةِ تَفْرِيقَ كُتْلَةِ الْمَالِ الزَّكْوِيِّ الْمُجْتَمِعِ لَدَى الشَّخْصِ الْوَاحِدِ - طَبِيعِيًّا أَوْ اعْتِبَارِيًّا - طِيْلَةَ الْحَوْلِ الْمَاضِي، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْحَدِيثِ: (لَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ)، سِوَاءَ قَصْدِ بِنْدِكَ التَّهَرُّبِ مِنَ الزَّكَاةِ تَحَايُلًا بَعْدَ وُجُوبِهَا، أَمْ لَمْ يُقْصَدِ.

من صور تفريق المال الزكوي:

أ- تفريق شركة القطيع البالغ للنصاب- من الإبل أو البقر أو الغنم- بعد وجوب الزكاة فيها شرعًا، وذلك عن طريق تفريق مجموعها بين الشركاء بعد وجوب زكاتها، وبهذه الحيلة يتخلف شرط النصاب بسبب تفتيت كتلة المال الزكوي، ويحصل التهرب من وجوب الزكاة بعد استحقاقها.

ب- تفريق الأصول الزكوية المملوكة للمؤسسة بعد وجوب زكاتها، وذلك عن طريق تفريق مجموعها بين الشركاء، رغم تحقق وصف الغنى في الأموال المملوكة لشخصية المؤسسة طيلة الحول الماضي، والشركاء إنما هم أصحاب (حقوق ملكية).

مادة (11): فرض المقدار الواجب:

أولاً: يجب عند حساب الزكاة الالتزام بالمقدار الكمي الذي أوجبه الشرع في الأصول الزكوية؛ إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه.

ثانياً: لا يجوز تغيير المقدار الذي أوجبه الشرع زكاة في الأصول الزكوية، لا زيادة ولا نقصاً.

مادة (12): فرض عدم الثنيا:

تُحظر الثنيا في الزكاة، ومعناها: تكرار حساب الزكاة عن المال الواحد في العام الواحد، وهذا التكرار يأخذ صوراً وأساليب متعددة، ونتيجته الإخلال بالحقوق الواجبة على المزمين، أو بالحقوق المستحقة للمستحقين، ويُطلق عليه (الأزدواج الزكوي).

مادة (13): فرض الفورية:

أولاً: إذا وجبت الزكاة في أموال الشخص فقد تعين عليه المبادرة على سبيل الفور إلى احتسابها، وتمييزها محاسبياً وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها، ثم صرفها لمستحقيها؛ ولا يجوز تعمد تأخيرها بعد استحقاقها، لأن ذلك أضراراً للذمة، وأحفظ لأدائها، وأمنع عن تعطيلها أو نسيانها.

ثانياً: يجوز تأخير الزكاة - احتساباً أو صرفاً - لسبب شرعي معتبر، مثل: الزمن الذي يستغرقه إعداد التقارير المالية وإجراء الترتيب القانوني والتنظيمية عرفاً، وفي هذه الحالة - تأخير

إخراج الزكاة بسوغ شرعي - يتعين الإفصاح عن ذلك وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها، وهذا يشمل جميع الأصول الزكوية.

ثالثاً: تعامل الزكاة الواجبة - بعد استحقاقها - معاملة (الأرصدة الدائنة) على ذمة المكلّف بها، لأنها صارت بحكم الشرع ملكاً لمستحقيها من المصارف الثمانية، ولأن التصرف فيها تصرف في غير ملك.

مادة (14): فرض المصارف الثمانية:

يجب صرف الزكاة حصراً في حدود المصارف الثمانية الواردة في القرآن الكريم، ولا يجوز صرفها في غيرها.

الفصل الثاني: مبادئ محاسبة الزكاة:

مادة (1): مبدأ الإفصاح:

أولاً: لأغراض محاسبة الزكاة يتم الإفصاح عن الحقائق الجوهرية المتعلقة بالزكاة على المؤسسة- حساباً وصرفاً-، ونشرها للغير من أصحاب العلاقة، ولا سيما ما يتعلق من ذلك بالمثلّف بها.

ثانياً: إن تطبيق مبدأ الإفصاح يشمل- بحد أدنى- ما يلي:

- 1- بيان الزكاة (قائمة الزكاة) عن السنة المالية المنتهية، وما يلزم لها من إيضاحات ومتممات.
- 2- بيان مقدار الزكاة الواجبة، وإيضاح أسس وسياسات كيفية احتسابها.
- 3- بيان أسس وسياسات كيفية صرفها لمستحقيها.

ثالثاً: عند تطبيق مبدأ الإفصاح يُراعى العمل بالأهمية النسبية للمعلومات الزكوية عند عرضها.

مادة (2): مبدأ الثبات:

أولاً: الأصل في محاسبة الزكاة تثبيت أساس القياس الزكوي، من حيث أسس وقواعد وسياسات ومصطلحات حساب الزكاة ما بين سنة مالية وأخرى، وذلك من أجل تحقيق الانضباط في منهجية الإفصاح الزكوي، وبما يتيح إمكانية المقارنة العادلة.

ثانياً: تتأكد الحاجة إلى مبدأ الثبات عند تطبيق مؤشرات التحليل الزكوي.

ثالثاً: في حالة إحداث تغيير جوهري في أي بيانات أو حقائق تتعلق بمحاسبة الزكاة فإنه يتعين الإفصاح عنه وذكر موجباته وأية تأثيرات جوهرية قد تترتب عليه، ويقابله (مبدأ الثبات) في المحاسبة المالية.

مادة (3): مبدأ الموضوعية:

الأصل في محاسبة الزكاة أن تعتمد- في مدخلاتها وفي مخرجاتها- على معلومات حقيقية وأساليب قياسية تبنى على حقائق فعلية، بعيدة عن التحيز والآراء الشخصية، وأن تكون مؤيدة بالأدلة (المستندات والوثائق وغيرها)، وذلك حتى يمكن مراجعتها واختبارها لغرض التحقق من صحتها؛ ويقابله (مبدأ الموضوعية) في المحاسبة المالية.

مادة (4): مبدأ تعجيل الزكاة:

يجوز تقديم إخراج الزكاة (تعجيلها) قبل وقت وجوبها، على أن يتم الاعتراف بها وضبط تسجيلها وفقاً للأصول المحاسبية.

مادة (5): مبدأ التخيير بين مصارف الزكاة:

يجوز تعميم صرف الزكاة- بحسب المصلحة- في جميع مصارفها الثمانية، أو الاقتصار على بعضها، أو صرفها في أحدها.

مادة (6): مبدأ التوكيل:

أولاً: إذا وجبت الزكاة في مال المزكي وقام بحسابها من واقع أصوله الزكوية فإنه يجوز له ما يلي:

1- إيصال الزكاة بنفسه إلى مستحقيها.

2- إيصال الزكاة بواسطة توكيل غيره، مثل:

أ- جهة حكومية (معنوية).

ب- جهة خيرية (معنوية).

ج- جهة توظيف أموال، مثل: المصارف (البنوك) ونحوها.

د- شخص طبيعي غيره.

ثانياً: يجوز للمؤسسة -إضافة للتدابير السابقة- أن توكل الشركاء أنفسهم (أصحاب حقوق الملكية) بمهمة إيصال الزكاة إلى مستحقيها، ولكن بشرط أن يتم حساب الزكاة من واقع الأصول الزكوية الفعلية المملوكة ملكاً تاماً لدى المؤسسة طيلة الحول الماضي.

ثالثاً: في جميع الحالات السابقة يتعين تسجيل عمليات صرف الزكاة وفقاً للأصول المحاسبية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَرَارُ الزَّكَاةِ الْمَحَاسِبِيِّ الدَّوْلِيِّ رَقْمُ (3) بِشَأْنِ: مَعْيَارِ الْأُصُولِ السَّنَةِ لِحِسَابِ الزَّكَاةِ

17 ربيع الآخر 1445هـ - 1 نوفمبر 2023م

النص

قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (3) بشأن: معيَار الأصول السنّة لحساب الزكاة

مادة (1): تعريف الأصول

الأصول: كلُّ ما يملكه الشَّخصُ - طبيعيًا أو اعتباريًا - ، ويظهرُ في جانبِ الممتلكاتِ مِنَ الذِّمَّةِ المَالِيَّةِ، وَيَتِمُّ الإفْصَاحُ عَنْهَا ضِمْنَ عَنَاصِرِ المَوْجُودَاتِ مِنْ قَائِمَةِ المُرْكَزِ المَالِيِّ (الميزانية).

مادة (2): أقسام الأصول

تَنَقَسَمُ الأَصُولُ مِنْ حَيْثُ طَبِيعَةُ المِلْكِيَّةِ فِيهَا إِلَى قِسْمَيْنِ:

أولاً: أصولٌ تامّةُ المَلِكِ:

- 1- **تعريفها:** ممتلكات ذات طبيعة حقيقية، مادية أو معنوية، ويقابلها في القانون (الحقوق العينية).
- 2- **ضابطها:** أن تكون قدرة مالك الأصل على التصرف فيه مُطلقة (مباشرة)، ويقابلها عند الفقهاء (ملك الرقبة واليد).
- 3- **أمثلتها:** النقد، والبضاعة (المخزون)، والأصول المؤجرة، والأصول الثابتة، والأصول المعنوية (غير الملموسة)، والأصول تحت التصنيع أو الإنشاء، والأصول البيولوجية (الحيوية/ الطبيعية).

ثانياً: أصولٌ ناقصةُ المَلِكِ:

- 1- **تعريفها:** ممتلكات ذات طبيعة حقوقية، ويقابلها في القانون (الحقوق الشخصية).
- 2- **ضابطها:** أن تكون قدرة مالك الأصل على التصرف فيه ناقصة (غير مباشرة)، بسبب أن الوجود الحقيقي للمال بيد الغير وتحت تصرفه.
- 3- **أمثلتها:** المدينون وأوراق القبض.

مادة (3): إعادة تصنيف الأصول طبقاً لمعيار (الأصول الستة):

- أولاً:** طبقاً لمعيار (الأصول الستة) فإن عناصر الموجودات في قائمة المركز المالي (الميزانية) ترجع إلى ستة أصول، وهي: النقد، والتجارة، والاستثمار، والإجارة، والاستهلاك، ثم الدين.
- ثانياً:** يمتاز معيار (الأصول الستة) باستيعابه لجميع ممتلكات الذمة المالية، سواء أكانت حقيقية مباشرة (أصول تامة الملك) أو حقوقية غير مباشرة (أصول ناقصة الملك)، وسواء أكانت لأشخاص اعتباريين كالمؤسسات والهيئات والدول، أو لأشخاص طبيعيين كأفراد الإنسان.
- ثالثاً:** كل أصل من (الأصول الستة) يمتاز بطبيعته المستقلة، وله خصائصه التي توجب فصله وتمييزه في ذاته، وعدم دمجها مع غيره.
- رابعاً:** مستند صحة معيار (الأصول الستة) هو دليل الاستقراء لمجموعة عناصر الأصول التي يتم الإفصاح عنها في المراكز المالية (الميزانيات) للمؤسسات المالية بمختلف أنواعها.
- خامساً:** تصنيف الأصول طبقاً لمعيار (الأصول الستة) يتفق مع فقه القانون، ولا يتعارض مع نظرية المحاسبة المالية.

مادة (4): إيضاح الأصول الستة:

الأصل الأول: النقد:

أولاً: تعريفه:

يُقصدُ به: النُّقودُ القانونيَّةُ، مِنْ العُمَلاتِ المحليَّةِ أو الأجنبيَّةِ.

ثانياً: ضابطه:

كُلُّ مَا لَيْسَ نَقْدًا فِي القَانُونِ لَا يَجُوزُ إدْرَاجُهُ تَحْتَ أَصْلِ (النَّقْدِ)، مِثْلُ النَّقْدِ المُعَادِلِ أو شِبْهِه النَّقْدِ.

ثالثاً: أمثلته:

1. النَّقديَّةُ فِي الخَزِينَةِ (الصُنْدُوقُ) .
2. الحِسابُ الجَارِي (تَحْتَ الطَّلَبِ) لَدَى البُنُوكِ، بِالْعُمَلَةِ المحليَّةِ أو الأجنبيَّةِ.
3. حِسابُ التَّوْفِيرِ وَالإدْخَارِ إِذَا كَانَ المُوَدَّعُ يَمْلِكُ حَقَّ سَحْبِ الرِّصِيدِ بِالكَامِلِ.
4. مُدَّخِرَاتُ الذَّهَبِ وَالفضَّةِ، مِنْ سَبَائِكِ أو عُمَلاتِ.

الأصل الثاني: التجارة:

أولاً: تعريفه:

يُقصدُ به: كُلُّ أَصْلِ مَالِيٍّ مُحْتَفَظٍ بِهِ لِغَرَضِ بَيْعِهِ وَالمُتَاجِرَةِ بِهِ، مِنْ تَاجِرٍ أو غَيْرِهِ.

ثانياً: ضابطه:

أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ مُعَدًّا لِلبَيْعِ فِي سُوْقِهِ، بِهَدَفِ الإِسْتِفَادَةِ مِنْ مُقَابِلِهِ المَادِّيِّ، بِوَاسِطَةِ عَقْدِ البَيْعِ.

ثالثاً: أمثلته:

1. المخزون التجاري، كالْبِضَاعَةِ، وَالْمُنْتَجَاتِ النَّهَائِيَّةِ تَامَةً الصُّنْعِ.
2. الأصول المضاربية بأنواعها، كالأَسْهُمِ وَالْأَدْوَاتِ الْمَالِيَّةِ الْمُقْتَنَاةِ (المحتفظ بها) لغرض المتاجرة بها في السوق المالي (البورصة).

الأصل الثالث: الاستثمار:

أولاً: تعريفه:

يُقْصَدُ بِهِ: كُلُّ أَصْلِ مَالِيٍّ يَهْدَفُ صَاحِبُهُ إِلَى تَنْمِيَّتِهِ عَنْ طَرِيقِ إِذْنِهِ لِلْغَيْرِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ.

ثانياً: ضابطه:

تَفْوِيضُ تَنْتَقِلُ بِمُوجِبِهِ صِلَاحِيَّةُ التَّصَرُّفِ بِالْمَالِ إِلَى شَخْصٍ آخَرَ، غَيْرِ مَالِكِهِ الْأَصْلِيِّ.

ثالثاً: أمثله:

1. حِصَصُ الشَّرِكَاتِ، الْمَمْلُوكَةِ أَوْ التَّابِعَةِ أَوْ الزَّمِيلَةِ.
2. أصول مُمَوَّلَةٌ بِوَسِيلَةِ الْمَشَارِكَةِ الْمُتَنَاقِصَةِ (المنتهية بالتملك)، وَفَقَّ تَطْبِيقُهَا الْإِسْلَامِيَّ.
3. صُكُوكُ الْمَشَارِكَةِ بِالْإِسْتِثْمَارِ، عَلَى أَسَاسِ عَقْدِ الشَّرِكَةِ.
4. الْأَدْوَاتُ الْمَالِيَّةُ طَوِيلَةُ الْأَجْلِ، مِثْلُ أَسْهُمِ الْإِسْتِثْمَارِ الْمُحْتَفَظِ بِهَا لِغَرَضِ تَحْصِيلِ أَرْيَاحِهَا التَّشْغِيلِيَّةِ فِي نَهَايَةِ الْمُدَّةِ.
5. صَنَادِيقُ الْإِسْتِثْمَارِ.
6. مُحَافِظُ الْإِسْتِثْمَارِ.
7. وَدَائِعُ الْإِسْتِثْمَارِ الْمُصْرَفِيَّةِ (حِسَابَاتُ الْإِسْتِثْمَارِ) لَدَى الْبُنُوكِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

الأصل الرابع: الإجارة:

أولاً: تعريفه:

يُقصدُ به: كلُّ أصلٍ مُحْتَفَظٍ بهِ لِغَرَضِ بَيْعِ مَنَافِعِهِ، دُونَ عَيْنِهِ.

ثانياً: ضابطه:

أَنْ يَكُونَ الْهَدَفُ مِنْهُ تَحْصِيلُ إِيْرَادَاتِ الْأَصْلِ (غَلَّتِهِ)، مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِوَسِطَةِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ.

ثالثاً: أمثلته:

1. أصولٌ عَيْنِيَّةٌ (مَلْمُوسَةٌ) مُقْتَنَاءَةٌ لِغَرَضِ التَّأْجِيرِ.
2. أصولٌ مَعْنَوِيَّةٌ (غَيْرُ مَلْمُوسَةٍ) مُقْتَنَاءَةٌ لِغَرَضِ التَّأْجِيرِ.
3. أصولٌ مُوَجَّرَةٌ - مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ (الْمُؤَجَّرِ) - بِصِيغَةِ الْإِجَارَةِ التَّمْوِيلِيَّةِ (الْمُنْتَهِيَةِ بِالتَّمْلِيكِ)، وَفُقَ تَطْبِيقُهَا الْإِسْلَامِيَّ.
4. مَحَافِظُ الْإِسْتِثْمَارِ الْمُدَارَةِ عَلَى أَسَاسِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمُدِيرِ.

الأصل الخامس: الاستهلاك:

أولاً: تعريفه:

يُقصدُ به: كلُّ أصلٍ يَسْتَعْمَلُهُ مَالِكُهُ لِيَسْتَوْفِيَ مِنْهُ مَنَافِعَهُ لِنَفْسِهِ.

ثانياً: ضابطه:

مَا كَانَ مُعَدًّا لِغَرَضِ (الِاسْتِعْمَالِ) فِي اصْطِلَاحِ الْقَانُونِ، مِمَّا لَيْسَ نَقْدًا وَلَا تِجَارَةً وَلَا إِجَارَةً وَلَا اسْتِثْمَارًا وَلَا دِينًا.

ثالثاً: أنواعه وأمثلته:

يُنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْأَصْلِ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ، وَهِيَ:

1. **الأصول الثابتة (الملموسة)**، كالأراضي والمباني والآلات والمعدات والأثاث والسيارات.
2. **الأصول المعنوية (غير الملموسة)**، كالرخصة التجارية، والعلامة التجارية، والاسم التجاري، والشهرة، وحقوق التأليف والنشر، وحقوق الابتكار، والملكية الفكرية، وحق الامتياز، وبراءة الاختراع، ومنها: المواقع والبرامج والتطبيقات الإلكترونية الداعمة للأعمال التشغيلية.
3. **الأصول التحويلية (تحت التصنيع والإنشاء)**، كالمباني تحت التعمير، والمشاريع تحت الإنشاء، والمنتجات تحت التصنيع، ومنها: المواد الخام، وقطع الغيار لأغراض التشغيل والصيانة (المخزون الاستهلاكي).
4. **الأصول البيولوجية (الحيوية/ الطبيعية)**، ما دامت معدة لغرض الاستعمال، وليست معدة لغرض التجارة أو التأجير، كأصول الثروة الحيوانية، ومنها: الإبل والبقر والغنم، وكالأصول الزراعية، مثل الأشجار، والثمار، والأسمدة.

الأصل السادس: الدين:

أولاً: تعريفه:

يُقصدُ به: كلُّ حقٍّ في الدِّمَّةِ يملكه الشخصُ الدَّائنُ على ذمَّةِ الغيرِ.

ثانياً: ضابطه:

1. الدين حقٌ يثبت في الدِّمَّةِ، وينتج عنه طرفان: دائنٌ ومدينٌ، ويقابله في القانون مصطلح (الحق الشخصي).
2. مقدار الدين معلومٌ ومنضبطٌ في بداية إنشائه وثبوته، وعند استحقاقه.

ثالثاً: أمثلته:

1. مَدِينُونَ تِجَارِيُونَ (ذِمَمٌ مَدِينَةٌ).
2. مَدِينُو تَمْوِيلٍ - رِبْحِي أَوْ غَيْرِ رِبْحِي -، وَمِنْهَا: مَدِينُو بَيْعِ تَقْسِيطٍ وَمُرَابِحَةٍ وَسَلَمٍ وَاسْتِصْنَاعٍ وَتَوْرُقٍ، وَقُرُوضٍ حَسَنَةٍ، وَتَسْهِلَاتٍ ائْتِمَانِيَّةٍ.
3. أَوْرَاقُ قَبْضٍ، مِثْلُ الْكُمْبِيَالَةِ وَالسَّنَدِ الْإِذْنِيِّ.
4. مَصْرُوفَاتٌ مُقَدَّمَةٌ.
5. إِيْرَادَاتٌ مُسْتَحَقَّةٌ.
6. تَأْمِينَاتٌ لَدَى الْغَيْرِ.
7. وَدَائِعُ الْاِسْتِثْمَارِ الْمَصْرَفِيَّةِ لَدَى الْبُنُوكِ التَّقْلِيدِيَّةِ (الرَّبَوِيَّةِ)، لِأَنَّهَا عُقُودٌ مُدَايِنَةٌ مَضْمُونَةٌ بِفَوَائِدٍ مَشْرُوطَةٍ مُقَابِلَ الْأَجْلِ.
8. جَارِي مَدِينِ الشُّرَكَاءِ.
9. قُرُوضٌ وَسَلْفٌ لِلْمَوْظَّفِينَ.
10. الْعَهْدُ الْمَالِيَّةُ.
11. أَدْوَاتُ الدَّيْنِ، مُتَوَسِّطَةٌ وَطَوِيلَةٌ الْأَجْلِ: كَالسَّنَدَاتِ الْعَامَّةِ، وَشَهَادَاتِ الْاِسْتِثْمَارِ التَّقْلِيدِيَّةِ، وَأَدْوَاتِ الدَّيْنِ شَبَهُ الْمَضْمُونَةِ فِي الْأَجْلِ الْقَصِيرِ، مِثْلِ النَّقْدِ الْمُعَادِلِ وَشَبَهُ النَّقْدِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَرَارُ الزَّكَاةِ المُحَاسِبِيِّ الدَّوْلِيِّ رَقْمُ (4) بِشَأْنِ:

مَعْيَارُ صَافِيِ الْغِنَى لِحِسَابِ الزَّكَاةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

15 رمضان 1445 هـ - 25 مارس 2024 م

النص

قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (4) بشأن: معيَار صافي الغنى لحساب الزكاة في الشريعة الإسلامية

مادة (1): تسمية المعيار باسم (صافي الغنى) وشروط تطبيقه في الشريعة الإسلامية

- 1- يستمد (معيَار صافي الغنى لحساب الزكاة) تسميته من (وصف الغنى): الذي هو علة وجوب الزكاة في الشريعة الإسلامية.
- 2- يشترط لصحة تطبيق معيار صافي الغنى أربعة شروط، وهي: إباحة المال، والملك التام، وبلوغ النصاب، وحولان الحول.

مادة (2): مٌصطلحات حساب الزكاة طبقاً لمعيار صافي الغنى

- تأسيساً على ما ورد في قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (3) بشأن: (معيَار الأصول الستة لحساب الزكاة)، فإن مٌصطلحات حساب الزكاة وفقاً لمعيار صافي الغنى تتمثل في الآتي:
- المُصطلح الأول: الأصول الزكوية:**
- 1- **التعريف:** ممتلكات لدى الشخص - طبيعياً أو اعتبارياً - أوجب الشرع الزكاة فيها، إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه، ومكان الإفصاح المحاسبي عنها يكون ضمن عناصر الأصول في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي (الميزانية).

2- الأمثلة:

أ- النقدية.

ب- أصول مقتناة لغرض التجارة.

ت- الاستثمارات.

المصطلح الثاني: الأصول غير الزكوية:

1- التعريف: ممتلكات لدى الشخص لا توجب الشريعة الإسلامية الزكاة فيها.

2- أسباب عدم وجوب الزكاة في المال اثنان:

الأول: أن يكون الشرع قد نفى الزكاة عنها، مثل: أموال القنية والعوامل، وهي: الأصول المعدة

لغرض الاستهلاك، ومن تطبيقاتها المحاسبية المعاصرة:

أ- الأصول الثابتة (الملموسة).

ب- الأصول المعنوية (غير الملموسة).

الثاني: عدم ورود الدليل من الشرع على إيجاب الزكاة فيها، ومن تطبيقاتها المحاسبية المعاصرة:

أ- الأصول المقتناة لغرض التأجير.

ب- المدينون وأوراق القبض وأرصدة مدينة أخرى.

ت- الأصول التحويلية (تحت التصنيع والإنشاء).

المصطلح الثالث: صافي الأصول الزكوية:

وهي الأصول الزكوية (النقد + التجارة + الاستثمار)، بعد استبعاد كل بند منها لم تتحقق فيه

شروط وصف الغنى.

مادة (3): الخطوات الثلاث لحساب الزكاة طبقاً لمعيار صافي الغنى

يتم حساب الزكاة طبقاً لمعيار صافي الغنى في الشريعة الإسلامية وفقاً للخطوات الثلاث التالية:

الخطوة الأولى:

يتم تطبيق الخطوة الأولى لحساب الزكاة بواسطة الإجراءات التالية:

- 1- اعتماد جانب الموجودات (الأصول) فقط من قائمة المركز المالي (الميزانية).
- 2- استبعاد جانب المطلوبات (الالتزامات/ الخصوم) بكامله.
- 3- استبعاد القوائم المالية الأخرى.

الخطوة الثانية:

يتم تطبيق الخطوة الثانية لحساب الزكاة من أجل تحديد (صافي الأصول الزكوية)، وذلك بواسطة الإجراءات التالية:

- 1- استبعاد الأصول غير الزكوية، وهي: (أصول مقتناة لغرض التأجير + أصول معدة لغرض الاستهلاك + المدينون وأوراق القبض وأرصدة مدينة أخرى).
- 2- اعتماد صافي الأصول الزكوية، وهي: مجموع (النقدية + أصول مقتناة لغرض التجارة + استثمارات)، وذلك بعد استبعاد كل بند منها لم يتحقق فيه شروط وصف الغنى.

الخطوة الثالثة: يتم حساب الزكاة بواقع ربع العشر من (صافي الأصول الزكوية)، وهو ما يُعادل 2.5% بالتقويم الهجري، ويُقابله 2.577% - تقريباً - بالتقويم الميلادي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَرَارُ الزَّكَاةِ الْمُحَاسِبِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ رَقْمُ (5) بِشَأْنِ: زَكَاةِ النُّقْدِيَّةِ

8 جمادى الآخرة 1446 هـ - 9 ديسمبر 2024 م

النص

قَرَارُ الزَّكَاةِ الْمُحَاسِبِيِّ الدَّوْلِيِّ رَقْمُ (5) بِشَأْنِ: زَكَاةُ النَّقْدِ

مادة (1): مفهوم النقدية وعناصرها في إطار المحاسبة المالية

أولاً: النقود في العرف: (كل وسيلة يقرها القانون كوسيط في المبادلات، ومستودع للقوة الشرائية، ومقياس للقيم الحاضرة، والمدفوعات الآجلة).

ثانياً: النقدية في المحاسبة المالية هي: النقود القانونية¹؛ من العملات المحلية أو الأجنبية. ويراعى في ذلك اختلاف المصطلحات المستخدمة للنقدية بحسب اختلاف الأعراف المحاسبية.

ثالثاً: يندرج تحت النقدية مجموعة من العناصر المحاسبية، وأبرزها ما يلي:

1- النقد في الصندوق (الخزينة).

2- النقد في البنوك (الحسابات الجارية/ تحت الطلب).

3- النقد المعادل أو شبه النقد، وهو عبارة عن أدوات استثمار قصيرة الأجل، وتشمل: السندات الحكومية وودائع الاستثمار في الأجل القصير.

4- ودائع نقدية محجوزة كضمان لعمليات مالية.

5- مدخرات الذهب والفضة لغرض الادخار كقوة شرائية، من سبائك أو عملات.

1- النقد القانوني: هو النقد الذي أقرته الدولة في قانونها وجعلته عملتها الوطنية، وتتص في العادة قوانين النقد والبنك المركزي على اسم عملة الدولة، وبيان فئاتها، وإسباغ القابلية لتداولها كوحدة قياس القيم الحاضرة والآجلة في الاقتصاد.

مادة (2): أسس زكاة النقدية في إطار محاسبة الزكاة

أولاً: الزكاة تكليف إلهي تجب في الأصول الزكوية إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه، في نهاية السنة المالية (الحول)، ومنها: النقدية.

ثانياً: النقدية أصل من الأصول المحاسبية الستة، ويتم الإفصاح عنه في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي (الميزانية) .

ثالثاً: تجب الزكاة في أصل النقدية تطبيقاً لحكم وجوب الزكاة في النقدين في الشريعة الإسلامية، ويرجع في ذلك إلى قرار الزكاة الفقهي الدولي رقم (٥) بشأن: (زكاة النقدين) .

رابعاً: يتم تقويم النقدية (النقود) على أساس النقد الفعلي الموجود في نهاية السنة المالية، كما يتم تقويم العملات النقدية الأجنبية على أساس سعر صرفها في نهاية السنة المالية.

خامساً: عند حساب زكاة النقدية يجب الأخذ بعين الاعتبار ضم الأموال الزكوية الأخرى إليها إن وجدت، فتضم إلى بعضها من أجل إخراج مقدار الزكاة الواجبة من مجموعها.

مادة (3): ما يستبعد عند حساب زكاة النقدية

لأغراض حساب زكاة النقدية يتم استبعاد البنود التالية:

- 1 - شبه النقد أو النقد المعادل، لأن حقيقته استثمار في أدوات قصيرة الأجل، مثل: السندات الحكومية وودائع الاستثمار في الأجل القصير.
- 2 - الودائع النقدية المحجوزة لأغراض الضمان.
- 3 - سبائك الذهب والفضة المقتناة لغرض المتاجرة في الأجل القصير.
- 4 - النقدية المحصلة من مصادر لا تقرها الشريعة الإسلامية، مثل: الفوائد الربوية.
- 5 - كل ما ليس نقداً في اصطلاح القانون، كالعملات المشفرة التي لم تصدر الدولة قانوناً يعتمدها كنقد قانوني لديها.

مادة (4): حالات إخراج زكاة النقدية وقيودها المحاسبية

لا يخلو إخراج زكاة النقدية من ثلاث حالات تطبيقية رئيسية، وهي: **حالة الفورية**، وهي الأصل، و**حالة التعجيل (التقديم)**، و**حالة التأجيل (التأخير)**، وهما الاستثناء، وبيانها على النحو التالي:

الحالة الأولى: الفورية:

أولاً: معناها:

- 1 - إخراج المكلف زكاته على الفور، وذلك بأن يؤديها بعد وجوبها واستحقاقها عليه، فهو لا يعجلها قبل وقتها، ولا يؤجلها بعد وجوبها.
- 2 - يراعى في ضابط الفورية تطبيق العرف المحاسبي والقانوني المنظم لإخراج الزكاة في كل دولة.

ثانياً: حكمها شرعاً:

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الزكاة إذا وجبت في أموال الشخص فقد وجب عليه المبادرة إلى إخراجها على الفور لمستحقيها (فرض الفورية)²، ولا يجوز تعمد تأجيلها (تأخيرها) بعد استحقاقها بغير مسوغ شرعي معتبر.

ثالثاً: تكييفها محاسبياً:

- 1 - يجب الاعتراف بمبلغ الزكاة على أساس القيمة الفعلية للنقد في نهاية السنة المالية.
- 2 - يتم عمل مخصص بمبلغ الزكاة الواجبة (مخصص الزكاة)، ويظهر ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي.

3 - يتم تسجيل مبلغ الزكاة، ويعامل معاملة المصروف محاسبياً.

4 - يتم إقفال مصروف الزكاة في قائمة الدخل في العام الحالي.

2 - انظر: قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)، الفصل الأول: فروض محاسبة الزكاة، مادة رقم 13.

رابعاً: الاعتراف بها وتسجيلها محاسبياً:

أ/ خطوات العمل المحاسبي:

- 1 - إذا قامت الشركة بإخراج زكاتها على الفور بعد وجوبها، فإن الواجب عليها أن تعترف بمبلغ الزكاة الواجبة في ذمتها أولاً في نهاية السنة المالية، وذلك بواسطة تكوين حساب/ مخصص الزكاة، والذي يعبر عن الالتزام المالي الذي نشأ على ذمة المؤسسة لصالح ذمة الزكاة.
- 2 - عند الصرف الفعلي لمبلغ الزكاة الواجبة فإنه يتم الصرف من حساب/ مخصص الزكاة، وذلك خصماً من حساب/ النقدية³.

ب/ القيود المحاسبية:

يتم تسجيل عملية (أداء الزكاة فوراً) طبقاً للقيدين التاليين:

القيود الأول: الاعتراف بمبلغ الزكاة الواجبة في نهاية السنة المالية

من ح/ مصروف الزكاة

إلى ح/ مخصص الزكاة

القيود الثاني: إثبات الصرف الفعلي للزكاة

من ح/ مخصص الزكاة

إلى ح/ النقدية

3 - وهذا يشمل صرفها من حساب النقدية بواسطة سند صرف، أو من حساب البنك بواسطة شيك أو تحويل بنكي.

الحالة الثانية: التعجيل:

أولاً: معناها:

إخراج الشخص للزكاة معجلة (مقدمة) قبل وجوبها في ذمته.

ثانياً: حكمها شرعاً:

يجوز تعجيل (أو تقديم) إخراج الزكاة قبل وجوبها شرعاً في ذمة المكلف، وذلك على سبيل الرخصة في الشريعة الإسلامية، وينظر (مبدأ تعجيل الزكاة)⁴ ضمن مبادئ محاسبة الزكاة.

ثالثاً: تكييفها محاسبياً:

1 - يتم الإفصاح عن الزكاة في حالة تعجيلها (دفعة واحدة أو عدة دفعات) تحت مسمى (زكاة معجلة/ مقدمة)، وتظهر كأحد بنود (أرصدة مدينة أخرى) في جانب الموجودات (الأصول) من قائمة المركز المالي (الميزانية).

2 - تعامل الزكاة المعجلة (المقدمة) محاسبياً معاملة (المصروف المدفوع مقدماً).

3 - بعد استحقاق الزكاة فعلياً يتم إقفال حساب/ زكاة معجلة (مقدمة) في حساب/ مخصص الزكاة.

رابعاً: الاعتراف بها وتسجيلها محاسبياً:

أ/ خطوات العمل المحاسبي:

1 - إذا قامت المؤسسة بتعجيل (تقديم) إخراج زكاتها قبل حلول تاريخ وجوبها واستحقاقها عليها شرعاً في ذمتها، أي قبل حلولان الحول وانتهاء السنة المالية، فإنها تقوم عند الصرف الفعلي لمبلغ الزكاة الواجبة بخصمها فعلياً من حساب/ النقدية.

4 - انظر: قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)، الفصل الثاني: مبادئ محاسبة الزكاة، مادة رقم 4.

2 - عند حساب الزكاة بصورة فعلية بعد نهاية السنة المالية فإن الواجب على الشركة أن تعترف بهذا المبلغ الذي وجب عليها في ذمتها لصالح الزكاة، وذلك بواسطة تكوين مخصص يعبر عن الذمة المالية للزكاة.

3 - تقوم الشركة بتسوية حساب زكاة معجلة (مقدمة) في نهاية السنة المالية.

ب/ القيود المحاسبية:

يتم تسجيل عملية (تعجيل إخراج الزكاة) طبقاً للقيود الثلاثة التالية:

القيود الأولى: إثبات عملية تعجيل إخراج الزكاة

من ح/ زكاة معجلة (مقدمة)

إلى ح/ النقدية

القيود الثاني: الاعتراف بمبلغ الزكاة الواجبة في نهاية السنة المالية

من ح/ مصروف الزكاة

إلى ح/ مخصص الزكاة

القيود الثالث: تسوية الزكاة المعجلة

من ح/ مخصص الزكاة

إلى ح/ زكاة معجلة (مقدمة)

الحالة الثالثة: التأجيل:

أولاً: معناها:

تأجيل (أو تأخير) المكلف إخراج زكاته بعد وجوبها في ذمته كزكاة مستحقة عليه.

ثانياً: حكمها شرعاً:

1 - الأصل وجوب أداء الزكاة بإخراجها على الفور بعد وجوبها، ويجوز تأجيل (أو تأخير) إخراجها على سبيل الاستثناء لضرورة أو حاجة، ويكون ذلك لسبب يقبله الشرع، وينظر (فرض الفورية)⁵ من فروض محاسبة الزكاة.

2 - يتم الإفصاح عن الزكاة في حالة تأجيلها أو تأخيرها (دفعة واحدة أو عدة دفعات) تحت مسمى زكاة مؤجلة (مستحقة)، وتظهر كأحد بنود (أرصدة دائنة أخرى) في جانب المطلوبات (الالتزامات) من قائمة المركز المالي (الميزانية).

ثالثاً: تكييفها محاسبياً:

1 - يتم إثبات استحقاق الزكاة بعد وجوبها كمصروف زكاة، ويتم إقفاله في قائمة الدخل للسنة المالية الحالية.

2 - يتم الإفصاح عن تأجيل دفعها تحت مسمى حساب/ زكاة مؤجلة (مستحقة).

3 - يتم التعامل مع الزكاة المؤجلة (المستحقة) محاسبياً معاملة (المصروف المستحق الدفع)، وتظهر كأحد بنود (أرصدة دائنة أخرى) في جانب المطلوبات من قائمة المركز المالي (الميزانية).

4 - بعد دفع الزكاة فعلياً يتم إقفال حساب/ زكاة مؤجلة (مستحقة) في حساب/ النقدية.

5 - انظر: قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)، الفصل الأول: فروض محاسبة الزكاة، مادة رقم 13.

رابعاً: الاعتراف بها وتسجيلها محاسبياً:

أ/ خطوات العمل المحاسبي:

1 - إذا وجبت الزكاة على الشركة طبقاً لبياناتها المالية في نهاية السنة فإن الواجب عليها أن تعترف بمبلغ الزكاة الواجبة في ذمتها، وذلك بواسطة تكوين مخصص يعبر عن الذمة المالية التي نشأت لصالح الزكاة.

2 - عند اتخاذ الشركة قرار تأجيل (تأخير) إخراج مبلغ الزكاة عليها حتى أجل لاحق في المستقبل فإنه يجب عليها إثبات هذا القرار المالي، وذلك بتكوين حساب زكاة مؤجلة (مستحقة).

3 - عند الصرف الفعلي لمبلغ الزكاة الواجبة فإنه يتم إقفال حساب/ زكاة مؤجلة (مستحقة)، وذلك خصماً من حساب/ النقدية.

ب/ القيود المحاسبية:

يتم تسجيل عملية (تأجيل إخراج الزكاة) طبقاً للقيود الثلاثة التالية:

القيود الأول: الاعتراف بمبلغ الزكاة الواجبة في نهاية السنة المالية

من ح/ مصروف الزكاة

إلى ح/ مخصص الزكاة

القيود الثاني: إثبات عملية تأجيل إخراج الزكاة المستحقة

من ح/ مخصص الزكاة

إلى ح/ زكاة مؤجلة (مستحقة)

القيود الثالث: تسوية الزكاة المؤجلة

من ح/ زكاة مؤجلة (مستحقة)

إلى ح/ النقدية

قرارات الزكاة المحاسبية الدولي رقم (6) بشأن: زكاة الأصول المعدة للمتاجرة

25 جمادى الآخر 1446 هـ - 26 ديسمبر 2024 م

النص

قَرَارُ الزَّكَاةِ الْمُحَاسِبِيِّ الدَّوْلِيِّ رَقْمُ (6) بِشَأْنِ: زَكَاةُ الْأَصُولِ الْمُعَدَّةِ لِلْمُتَاجِرَةِ

مادة (1): مفهوم الأصول المعدة للمتاجرة وعناصرها في إطار المحاسبة المالية

أولاً: العرض التجاري في العرف: (كل سلعة أو خدمة تم اقتناؤها لغرض البيع). ويراعى في ذلك اختلاف المصطلحات المستخدمة في التعبير عن الأصول المعدة للمتاجرة بحسب اختلاف الأعراف المحاسبية.

ثانياً: يندرج تحت (الأصول المعدة للمتاجرة) مجموعة من العناصر المحاسبية، وأبرزها ما يلي:
1- البضاعة أو المخزون؛ المقتناة لغرض المتاجرة.

2- المنتجات الصناعية النهائية (تامة الصنع)؛ المعدة للبيع.

3- الأصول المالية المقتناة لغرض التجارة (متاحة للبيع)، كالأسهم المضاربة¹.

4- البضاعة المشحونة في الطريق إذا كان المشتري (المستورد) قد قبضها قبل شحنها، وصار ملكه عليها ملكاً تاماً ولو بواسطة وكيله، ويسمى هذا الشرط (التسليم مكان البائع).

5- أية أصول عينية أو حقوق معنوية قررت الإدارة بيعها خلال العام، وصارت معدة أو محتفظاً بها لغرض البيع.

6- الخدمات التي يتم التعامل معها كأصول معدة للمتاجرة².

مادة (2): أسس زكاة الأصول المعدة للمتاجرة في إطار محاسبة الزكاة

أولاً: الزكاة تكليف إلهي تجب في الأصول الزكوية إذا تحقق فيها وصف الغنى بشروطه، في نهاية السنة المالية (الحول)، ومنها: الأصول المعدة للمتاجرة.

1- السهم المضاربي هو: ما تم شراؤه لغرض الربح من إعادة بيعه في الأجل القصير (أقل من سنة)، ومصدر ربحيته يتمثل في فرق السعر بين تكلفة الشراء وإعادة البيع، فهذا النوع من الأسهم تجب زكاته كعمروض تجارة، ويقابله السهم الاستثماري وهو: ما يتم تملكه لغرض الاستثمار في الأجل الطويل (أكثر من سنة)، ومصدر ربحيته يتمثل في الأرباح أو التوزيعات التي تحققها المؤسسة في نهاية السنة المالية.
2- مثل: متاجرة تجار التجزئة ببطاقات الاتصال (كروت المكالمات) للهواتف المتحركة.

ثانياً: الأصول المعدة للمتاجرة من الأصول المحاسبية الستة، ويتم الإفصاح عنها في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي (الميزانية) .

ثالثاً: تجب الزكاة في الأصول المعدة للمتاجرة تطبيقاً لحكم وجوب الزكاة في عروض التجارة في الشريعة الإسلامية، ويرجع في ذلك إلى قرار الزكاة الفقهي الدولي رقم (6) بشأن: (زكاة عروض التجارة) .

رابعاً: يتم تقويم الأصول المعدة للمتاجرة على أساس القيمة السوقية، أي وفقاً للأسعار الجارية في نهاية السنة المالية، وهذا يشمل اختلاف درجات رواج الأصول المعدة للمتاجرة، سواء أكانت سريعة أو متوسطة أو بطيئة.

خامساً: عند حساب زكاة الأصول المعدة للمتاجرة يجب الأخذ بعين الاعتبار ضم الأموال الزكوية الأخرى إليها إن وجدت، فتضم إلى بعضها من أجل إخراج مقدار الزكاة الواجبة من مجموعها.

مادة (3) : ما يستبعد عند حساب زكاة الأصول المعدة للمتاجرة

لأغراض حساب زكاة الأصول المعدة للمتاجرة يتم استبعاد البنود التالية:

1- المنتجات الصناعية غير النهائية (تحت التصنيع / غير تامة الصنع) .

2- المواد الأولية والمواد الخام المعدة لغرض التصنيع .

3- البضاعة الكاسدة، وضابطها: ما انقطع الطلب عليها في سوقها عرفاً .

4- البضاعة التالفة، وضابطها: انعدام أو زوال منافعها الذاتية عرفاً، بسبب حريق ونحوه .

5- البضاعة غير المقدور عليها؛ بسبب نقصان الملك وضعف التصرف فيها، مثل: البضاعة المحجوزة أو المسروقة .

6- البضاعة المشحونة في الطريق إذا كان المشتري (المستورد) لا يقبضها إلا بعد وصولها ميناء بلده أو محلاته، فيكون ملكه عليها ناقصاً أثناء مدة شحنها، ويسمى هذا الشرط (التسليم مكان المشتري) .

7- عروض التجارة التي لا تقرها الشريعة الإسلامية .

مادة (4): حالات إخراج زكاة الأصول المعدة للمتاجرة وقيودها المحاسبية

لا يخلو إخراج زكاة النقدية من ثلاث حالات تطبيقية رئيسية، وهي: **حالة الفورية**، وهي الأصل، و**حالة التعجيل (التقديم)**، و**حالة التأجيل (التأخير)**، وهما الاستثناء، وبيانها على النحو التالي:

الحالة الأولى: الفورية:

أولاً: معناها:

- 1 - إخراج المكلف زكاته على الفور، وذلك بعد وجوبها واستحقاقها عليه، فهو لا يعجلها قبل وقتها، ولا يؤخرها بعد وجوبها.
- 2- يراعى في ضابط الفورية تطبيق العرف المحاسبي والقانوني المنظم لإخراج الزكاة في كل دولة.

ثانياً: حكمها شرعاً:

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الزكاة إذا وجبت في أموال الشخص فقد وجب عليه المبادرة إلى إخراجها على الفور لمستحقيها (فرض الفورية)³، ولا يجوز تعمد تأجيلها (تأخيرها) بعد استحقاقها بغير مسوغ شرعي معتبر.

ثالثاً: تكييفها محاسبياً:

- 1 - يجب الاعتراف بمبلغ الزكاة على أساس القيمة السوقية للأصول المعدة للمتاجرة في نهاية السنة المالية.
- 2 - يتم عمل مخصص بمبلغ الزكاة الواجبة باسم (مخصص الزكاة)⁴، ويظهر ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي.
- 3 - يتم تسجيل مبلغ الزكاة، ويعامل معاملة المصروف محاسبياً.
- 4 - يتم إفضال مصروف الزكاة في قائمة الدخل في العام الحالي.

3- انظر: قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)، الفصل الأول: فروض محاسبة الزكاة، مادة رقم 13.

4- يراعى اختلاف المصطلحات المستخدمة للتعبير عن مصطلح (المخصص/ المخصصات) بحسب اختلافها في الدول والأعراف المحاسبية.

رابعاً: الاعتراف بها وتسجيلها محاسبياً:

أ/ خطوات العمل المحاسبي:

1 - إذا قامت الشركة بإخراج زكاتها على الفور بعد وجوبها، فإن الواجب عليها أن تعترف بمبلغ الزكاة الواجبة في ذمتها أولاً في نهاية السنة المالية، وذلك بواسطة تكوين حساب/ مخصص الزكاة، والذي يعبر عن الالتزام المالي الذي نشأ على ذمة المؤسسة لصالح ذمة الزكاة.

2 - عند الصرف الفعلي لمبلغ الزكاة الواجبة فإن هذا الصرف يتم من حساب/ مخصص الزكاة، وذلك خصماً من حساب/ أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد في حال إخراج الزكاة من عين البضاعة، أو من حساب/ النقدية في حالة صرفها نقداً⁵.

ب/ القيود المحاسبية:

يتم تسجيل عملية (أداء الزكاة فوراً) طبقاً للقيدين التاليين:

القيود الأول: الاعتراف بمبلغ الزكاة الواجبة في نهاية السنة المالية

من ح/ مصروف الزكاة

إلى ح/ مخصص الزكاة

القيود الثاني: إثبات الصرف الفعلي للزكاة

من ح/ مخصص الزكاة

إلى ح/ أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد إذا صرفت عينا أو إلى ح/ النقدية إذا صرفت نقداً

5- وهذا يشمل صرفها من حساب النقدية بواسطة سند صرف، أو من حساب البنك بواسطة شيك أو تحويل بنكي.

الحالة الثانية: التعجيل:

أولاً: معناها:

إخراج الشخص للزكاة معجلة (مقدمة) قبل وجوبها في ذمته.

ثانياً: حكمها شرعاً:

يجوز تعجيل (أو تقديم) إخراج الزكاة قبل وجوبها شرعاً في ذمة المكلف، وذلك على سبيل الرخصة في الشريعة الإسلامية، وينظر (مبدأ تعجيل الزكاة)⁶ ضمن مبادئ محاسبة الزكاة.

ثالثاً: تكييفها محاسبياً:

1 - يتم الإفصاح عن الزكاة في حالة تعجيلها (دفعة واحدة أو عدة دفعات) تحت مسمى (زكاة معجلة/ مقدمة)، وتظهر كأحد بنود (أرصدة مدينة أخرى) في جانب الموجودات (الأصول) من قائمة المركز المالي (الميزانية).

2 - تعامل الزكاة المعجلة (المقدمة) محاسبياً معاملة (المصروف المدفوع مقدماً).

3 - بعد استحقاق الزكاة فعلياً يتم إقفال حساب/ زكاة معجلة (مقدمة) في حساب/ مخصص الزكاة.

رابعاً: الاعتراف بها وتسجيلها محاسبياً:

أ/ خطوات العمل المحاسبي:

1 - إذا قررت المؤسسة تعجيل (تقديم) إخراج زكاتها قبل حلول تاريخ وجوبها واستحقاقها عليها شرعاً في ذمتها، أي قبل حلولان الحول وانتهاء السنة المالية، فإنها تقوم بالصرف الفعلي لمبلغ الزكاة الواجبة من حساب/ أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد في حال إخراج الزكاة من عين البضاعة، أو من حساب/ النقدية في حالة صرفها نقداً.

2 - يتم إثبات هذا المصروف الزكوي باسم/ زكاة معجلة (مقدمة)، وهو حساب وسيط، ويعامل معاملة (المصروف المقدم)، ويظهر في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي تحت بند (أرصدة مدينة أخرى).

6- انظر: قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)، الفصل الثاني: مبادئ محاسبة الزكاة، مادة رقم 4.

3 - عند حساب الزكاة بصورة فعلية بعد نهاية السنة المالية فإن الواجب على الشركة أن تعترف بهذا المبلغ الذي وجب عليها في ذمتها لصالح الزكاة، وذلك بواسطة تكوين مخصص يعبر عن الذمة المالية للزكاة.

4 - تقوم الشركة بتسوية حساب زكاة معجلة (مقدمة) في نهاية السنة المالية.

ب/ القيود المحاسبية:

يتم تسجيل عملية (تعجيل إخراج الزكاة) طبقاً للقيود الثلاثة التالية:

القيود الأول: إثبات عملية تعجيل إخراج الزكاة

من ح/ زكاة معجلة (مقدمة)

إلى ح/ أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد إذا صرفت عينا أو إلى ح/ النقدية إذا صرفت

نقدا

القيود الثاني: الاعتراف بمبلغ الزكاة الواجبة في نهاية السنة المالية

من ح/ مصروف الزكاة

إلى ح/ مخصص الزكاة

القيود الثالث: تسوية الزكاة المعجلة

من ح/ مخصص الزكاة

إلى ح/ زكاة معجلة (مقدمة)

الحالة الثالثة: التأجيل:

أولاً: معناها:

تأجيل (أو تأخير) المكلف إخراج زكاته بعد وجوبها في ذمته كزكاة مستحقة عليه.

ثانياً: حكمها شرعاً:

1 - الأصل وجوب أداء الزكاة بإخراجها على الفور بعد وجوبها، ويجوز تأجيل (أو تأخير) إخراجها على سبيل الاستثناء لضرورة أو حاجة، ويكون ذلك لسبب يقبله الشرع، وينظر (فرض الفورية)⁷ من فروض محاسبة الزكاة.

2 - يتم الإفصاح عن الزكاة في حالة تأجيلها أو تأخيرها (دفعة واحدة أو عدة دفعات) تحت مسمى زكاة مؤجلة (مستحقة)، وتظهر كأحد بنود (أرصدة دائنة أخرى) في جانب المطلوبات (الالتزامات) من قائمة المركز المالي (الميزانية).

ثالثاً: تكييفها محاسبياً:

1 - يتم إثبات استحقاق الزكاة بعد وجوبها كمصروف زكاة، ويتم إقفاله في قائمة الدخل للسنة المالية الحالية.

2 - يتم الإفصاح عن تأجيل دفعها تحت مسمى زكاة مؤجلة (مستحقة).

3 - يتم التعامل مع الزكاة المؤجلة (المستحقة) محاسبياً معاملة (المصروف المستحق الدفع)، وتظهر كأحد بنود (أرصدة دائنة أخرى) في جانب المطلوبات من قائمة المركز المالي (الميزانية).

4 - بعد دفع الزكاة و صرفها فعلياً يتم إقفال حساب / زكاة مؤجلة (مستحقة) في حساب / أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد في حال إخراج الزكاة من عين البضاعة، أو من حساب / النقدية في حالة صرفها نقداً.

7 - انظر: قرار الزكاة المحاسبي الدولي رقم (2) بشأن: (فروض ومبادئ محاسبة الزكاة)، الفصل الأول: فروض محاسبة الزكاة، مادة رقم 13.

رابعاً: الاعتراف بها وتسجيلها محاسبياً:

أ/ خطوات العمل المحاسبي:

1 - إذا وجبت الزكاة على الشركة طبقاً لبياناتها المالية في نهاية السنة فإن الواجب عليها أن تعترف بمبلغ الزكاة الواجبة في ذمتها، وذلك بواسطة تكوين حساب/ مخصص الزكاة الذي يعبر عن الذمة المالية التي نشأت لصالح الزكاة على الشركة.

2 - عند اتخاذ الشركة قرار تأجيل (تأخير) إخراج مبلغ الزكاة حتى أجل لاحق في المستقبل فإنه يجب عليها إثبات هذا القرار المالي، وذلك بتكوين حساب/ زكاة مؤجلة (مستحقة).

3 - عند الصرف الفعلي لمبلغ الزكاة الواجبة فإنه يتم إقبال حساب/ زكاة مؤجلة (مستحقة)، وذلك خصماً من حساب/ أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد في حال إخراج الزكاة من عين البضاعة، أو من حساب/ النقدية في حالة صرفها نقداً.

ب/ القيود المحاسبية:

يتم تسجيل عملية (تأجيل إخراج الزكاة) طبقاً للقيود الثلاثة التالية:

القيود الأول: الاعتراف بمبلغ الزكاة الواجبة في نهاية السنة المالية

من ح/ مصروف الزكاة

إلى ح/ مخصص الزكاة

القيود الثاني: إثبات عملية تأجيل إخراج الزكاة المستحقة

من ح/ مخصص الزكاة

إلى ح/ زكاة مؤجلة (مستحقة)

القيود الثالث: تسوية الزكاة المؤجلة

من ح/ زكاة مؤجلة (مستحقة)

إلى ح/ أصول معدة للمتاجرة مقومة بالنقد إذا صرفت عينا أو إلى ح/ النقدية إذا صرفت نقداً

IZÖLZ

منظمة الزكاة العالمية
International Zakat Organization

هيئة علمية مهنية متخصصة في إصدار
معايير وقرارات الزكاة الفقهية والمحاسبية

نحو إبراز الدور الحضاري للزكاة في العالم



IZakat.org info@izakat.org

+90 5541848030